مجلة البحوث المالية
المجلد (٢٢)– العدد الأول – يناير ٢٠٢١

إطار فكري مقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بالشركات المساهمة

A Suggested Intellectual Framework for Activating Accounting Information to Rationalize the Financial Contracts in Corporations

بحث مقدم من:

سعد سامي فتحي الغندور

عضو بالجهاز المركزى للمحاسبات

إشراف

الأستاذ الدكتور	الدكتورة
محمد عبد الرحمن العايدي	**سهى السيد فرج**
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ	مدرس المحاسبة والمراجعة
العميد الأسبق لكلية التجارة جامعة بورسعيد	كلية التجارة –جامعة بورسعيد

٢٠٢١

الملخص:

يستهدف البحث تقديم إطار فكرى مقترح متكامل لتفعيل دور المعلومات المحاسبية فى مجال ترشيد التعاقدات المالية بالشركات المساهمة، واعتمد الباحث على المزج بين علم المحاسبة والعلوم الأخرى ذات الصلة لمواكبة التوجهات المعاصرة التي تعتمد على العلوم البينية فى البحث العلمي، وذلك محاولة للتصدى للمشكلات والانتقادات التي تحد من قدرة وفاعلية المعلومات المحاسبية على القيام بوظيفتها النفعية فى ترشيد تلك التعاقدات، وحالت دون الاستفادة من دورها ومميزاتها على الوجه المنشود.

وتتمثل أهم نتائج البحث فى أن الإطار الفكري يمثل اللبنة الأساسية لتفعيل دور المعلومات المحاسبية فى القيام بوظيفتها النفعية لترشيد التعاقدات المالية، وتلبية احتياجات متخذي القرارات بأعلى كفاءة وفاعلية، لاعتماده على مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ النافعة فى مجال ترشيد تلك التعاقدات، كما يوفر إطار عمل لإرشاد معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها للتصدى لمشكلات التعاقدات المالية ومخاطرها المستقبلية، بما يضمن فى النهاية التوصل إلى هيكل تمويلي مناسب يعظم من قيمة الشركة المساهمة حالياً ومستقبلاً. ويوصى الباحث بضرورة إعادة النظر فى التعاقدات المالية للشركات المساهمة، لاتخاذ الإجراءات التصويبية لهياكلها التمويلية، بما يتناسب مع مفاهيم وفروض ومبادئ الإطار الفكري المقترح.

الكلمات المفتاحية: إطار فكري، المعلومات المحاسبية، ترشيد التعاقدات المالية، المفاهيم الاقتصادية، المبادئ المستحدثة، الهيكل التمويلي المناسب.

Summary:

The research aimed to provide an integrated proposed intellectual framework to activate the role of accounting information in the field of rationalizing financial contracts in corporations. The researcher relied on blending between accounting science and other related sciences to keep pace with contemporary trends that depend on inter-sciences in scientific research as an attempt to address the problems and criticisms that limit the ability and effectiveness of accounting information to carry out its utilitarian function in rationalizing those contracts and, consequently, prevented us from benefiting from its role and advantages in the desired manner.

The most important results of the research show that the intellectual framework represents the basic building block for activating the role of accounting information in carrying out its utilitarian function to rationalize financial contracts. It also meets the needs of decision-makers with the highest efficiency and effectiveness due to its reliance on a useful set of concepts, assumptions and principles in the field of rationalizing these contracts. Furthermore, it provides a framework to guide the editors of accounting information and its users to handle the problems of financial contracts and their future risks in order to eventually ensure a suitable financing structure that maximizes the present and future value of the corporations. The researcher recommends the necessity of reviewing the financial contracts of the corporations to take corrective measures for their financing structures, in line with the concepts, assumptions and principles of the proposed intellectual framework.

Key Words: An Intellectual Framework, Accounting Information, Rationalization of Financial Contracts, Economic Concepts, New Principles, Appropriate Financing Structure.

أولاً– مشكلة البحث:

تعد مسألة التعاقدات المالية من بين أعقد المشكلات الاستراتجية التي تواجه تنمية الشركات المساهمة خلال مختلف مراحل دورة حياتها؛ فالكيفيات أو الطرق المختلفة التي تحصل بها على ما تحتاج إليه من أموال متعددة، وتتفاوت درجة كلٍ من تكلفتها والمخاطر المصحوبة بها، فضلاً عن تأثيرها المباشر على قيمة الشركة واستمراريتها وتوزانها المالى الحالى والمستقبلى، ونتيجة لهذه العوامل السابقة ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة الاتجاه نحو ترشيد التعاقدات المالية، بهدف التوصل إلى هيكل تمويلى مناسب يحقق الأهداف المرجوة، ويضمن التوزيع السليم لحقوق السيطرة واتخاذ القرارات. (Victoria D., 2011; Ji S., et al., 2016; Gokhan O. and Ilhan C., 2020)

واتفقت بعض من الدراسات والكتابات (Yiwei D., 2020; Ranjani K. and Deepa M., 2020) **على أن مصدر القلق والخوف عند ترشيد التعاقدات المالية، هو تعلقها بظروف المستقبل وما يصاحبه من مشاكل عدم التأكد والأجل الطويل، ويزداد الأمر خطورة فى ظل نظرية التعاقد غير الكامل، ووجود مجالات للسلوك الانتهازى تهدد حقوق السيطرة واتخاذ القرارات فى المستقبل، ويزيد من حدة تلك المشكلة أن الجهات القضائية في كل بلدان العالم لا تتدخل في الشئون الخاصة بالشركات إلا في حالة الخرق الصريح للعقود.**

ويُعد توفير المعلومات المحاسبية فى مشكلات اتخاذ القرارات من أهم الوظائف المحاسبية، وبالرغم من توافر تلك المعلومات واستيفائها لبعض خصائصها الكيفية، فإنها لم تؤد دورها على الوجه المنشود، فلم تُعد تلائم– بصورتها الحالية– احتياجات ورغبات مستخدميها عند ترشيد تعاقداتهم المالية، لافتقارها العديد من الأمور المهمة بخاصة البعد المستقبلى، حيث فشلت فى إزالة– أو على الأقل تحريك– عدم التأكد المحيط بتلك التعاقدات، كما لم تتمكن من تقديم حلٍ لمشاكل الأجل الطويل، ولم تتمكن من التصدى لمشاكل التعاقدات غير الكاملة، الأمر الذى ترتب علية فقدان الثقة فى تلك المعلومات من جانب مستخدميها. (Hans B . C. et al., 2016; Richard B. and Stephen P., 2020; Elia F. and Stephen R. S., 2019)

كما أن هناك عددا من الانتقادات والتحديات التى تواجة تلك المعلومات وتحد من قدرتها وفاعليتها ونفعيتها فى ترشيد التعاقدات المالية، وحالت دون الاستفادة من دورها ومميزاتها بشكل كامل، وأسفرت عن وجود فجوة بين تلك المعلومات واحتياجات ورغبات مستخدميها، منها تقليدية المفاهيم والافتراضات والمبادئ التى ترتكز عليها، وعدم تكاملها مع المبادئ والمفاهيم الحديثة لعلم الإدارة والتمويل، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاتجاه نحو تفعيل المعلومات المحاسبية، وإدخال بعض

التحسينات عليها وإعادة النظر فيها برؤية جديدة، لتفادى التحديات والمشكلات وأوجه القصور والانتقادات الموجهة إليها، وخاصة وأن لها دوراً بالغ الأهمية فى الإسهام فى تطور الشركات المساهمة وتنميتها. (John J., Isabel Y. and Daniel D. W. 2018; Hans B. C. and Valeri V. N., 2017; Aleksandra B. Z. and Robert B., 2016)

ويسعى الباحث من خلال الإطار الفكرى المقترح إلى إضفاء البعد المستقبلى على المعلومات المحاسبية لزيادة كفاءتها وفاعليتها، وخاصة وأن التعاقدات المالية للشركات المساهمة تتعلق بالمستقبل، بحيث تكون لها قدرة أكثر قدرة على التنبؤ بالمستقبل، وأكثر قدرة على التحديد والتفسير والتحكم، وفى ذات الوقت يكون لها صفة المناسبة والزمنية، حيث تُبنى فلسفته على الامتزاج بين علوم المحاسبة والعلوم الأخرى ذات الصلة، للتوصل إلى مدخل فكرى متكامل للمعلومات المحاسبية يعمل على تعظيم وظيفتها النفعية، ويزيد من قدرتها التنبؤية.

وتأسيساً على ما سبق، تنحصر مشكلة البحث فى عدم قدرة المعلومات المحاسبية– بصورتها الحالية– فى تلبية احتياجات ورغبات متخذى القرارات لترشيد تعاقداتهم المالية، واختيار الهيكل التمويلى الذى يناسب أهداف وسياسات وإمكانيات الشركة، مما استوجب ضرورة الاتجاه نحو تبنى إطار فكرى مقترح يرتكز على مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ الحديثة والمتطورة التى أفرزتها البيئة المحيطة المتجددة وعلوم المعرفة ذات الصلة، بهدف إخراج معلومات محاسبية من منظور مستقبلي، وبما يضمن تحقيق وظيفتها النفعية والمتمثلة فى تلبية احتياجات متخذى القرارات المتجددة باستمرار من المعلومات اللازمة لترشيد التعاقدات المالية، وتعزيز كفاءتها وفاعليتها، نحو تحقيق الغايات من ترشيد التعاقدات المالية.

ثانياً– أهمية البحث:

فى ضوء مشكلة البحث، تنبع أهميته من الإسهامات العلمية والعملية التي سوف يضيفها إلى الفكر والتطبيق المحاسبى، والتي يمكن عرضها على النحو الآتى:

١– الأهمية العلمية:

توفير أساس فكرى جديد لتفعيل المعلومات المحاسبية؛ لترسيخ دورها المهم الذي تؤديه فى مجال التعاقدات المالية بغية ترشيدها، وبما ينعكس ايجابياً على قدرة متخذى القرارات فى الشركات المساهمة فى ترشيد تلك التعاقدات خلال مختلف مراحل دورة حياتها، وبناء الهياكل التمويلية المناسبة ومتابعتها، وبما يعظم من قيمة الشركة المساهمة حالياً ومستقبلاً.

٢- الأهمية العملية:

تُعد المعلومات المحاسبية- كإحدى أنواع المعلومات- مصدراً مهماً من المصادر التى تساهم فى إنجاح الشركات المساهمة، والعمل على مساعدة متخذى القرارات بهذه الشركات فى تطبيق الاستراتيجية والسياسة التى تعمل على تحقيق أهدافها بالكفاءة والفاعلية، مما يتطلب العمل على تفعيل وتطوير هذه المعلومات بمدخل محاسبى لترشيد التعاقدات المالية، وتحقيق الأهداف المنشودة لتلك الشركات.

ثالثاً- أهداف البحث:

فى ضوء مشكلة البحث، وأهميته، يمكن بلوره الهدف الرئيسى للبحث فى تقديم منهج متكامل لتعظيم الوظيفة النفعية للمعلومات المحاسبية فى مجال ترشيد التعاقدات المالية بالشركات المساهمة، وجمع عناصره المتمثلة فى مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ وتوليفها فى كلٍ متسق ومتكامل لتوفير إطار فكرى متكامل ومترابط لتفعيل الدور المنشود للمعلومات المحاسبية للتصدى لمشكلات وتحديات ترشيد التعاقدات المالية ومخاطرها المستقبلية بأعلى كفاءة وفاعلية.

رابعاً- حدود ومجال البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهميته العلمية والعملية، وأهدافه، تنحصر حدود ومجال هذا البحث في الآتى:

١- لن يتعرض الباحث لتحسين وتفعيل المعلومات المحاسبية لخدمة المستخدمين الخارجيين، حيث يقتصر البحث على المستخدميين الداخليين فقط.

٢- نظراً لتنوع التعاقدات المالية وتعددها، حتى لايكاد يحصرها عد، فإن هذا البحث يقتصر على دراسة وتحليل التعاقدات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي للشركات المساهمة، وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية، دون التطرق إلى التعاقدات المالية الأخرى، بما يخدم أهداف البحث.

خامساً- منهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج العلمي المعاصر المتكامل بشقية الاستقرائي والاستنباطي، من خلال استقراء وتحليل ما ورد فى الفكر المحاسبي فى مجال التعاقدات المالية والمعلومات المحاسبية من كتب ودوريات علمية وأبحاث وندوات ومواقع على شبكة المعلومات الدولية، وذلك

فى سبيل إرساء إطار فكري متكامل لتفعيل المعلومات المحاسبية يستهدف ترشيد التعاقدات المالية، وبما يمكن الشركات المساهمة البقاء والنمو فى دنيا الاعمال.

سادساً- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته، وتحقيقاً لأهدافه، قسم الباحث خطة البحث إلى ثلاثة مباحث متكاملة على النحو التالى:

المبحث الأول: مفاهيم الإطار الفكرى لتفعيل المعلومات المحاسبية.

المبحث الثانى: فروض الإطار الفكرى لتفعيل المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: مبادئ الإطار الفكرى لتفعيل المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

مفاهيم الإطار الفكرى لتفعيل المعلومات المحاسبية

تعرف المفاهيم بأنها تركيبات نظرية تمثل بناءا أو إدراكاً ذهنياً يحدد لنا ماهية أو جوهر الأشياء والظواهر، وتُعد المفاهيم اللغة العلمية لأي حقل من حقول المعرفة، وتشكل بجانب الأهداف ما يسمي "بالإطار المفاهيمي"، وهو البنية الأساسية التى عليها يتم تأسيس الفروض والمبادئ، ويمكن بلورة أهم مفاهيم الإطار الفكرى المقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية فيما يلى:

١- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل فى مجموعة من الخصائص الكيفية التى يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية لتمتاز بالجودة، وتكون ذات قيمة ومنفعة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها، وتتمثل فى الملائمة والمصداقية كخصائص أساسية، والقابلية للمقارنة والثبات والإتساق كخصائص ثانوية(Stephanie A. H. and Marcus R. B., 2019).

٢- مفهوم المعلومات التفاضلية:

يحتاج متخذى القرارات عند ترشيد تعاقداتهم المالية، لمعلومات محاسبية تمتاز بالصبغة التفاضلية، لإجراء المقارنة والمفاضلة بين البدائل، لذلك تسمى بالمعلومات التفاضلية، وتعرف بأنها المعلومات التى تختلف من بديل لأخر، وتفيد فى المفاضلة بين البدائل التمويلية من حيث العوائد والمخاطر المستقبلية، لاختيار أفضل تعاقد مالى مناسب، ومن أهم سمات تلك المعلومات الملائمة والمستقبلية، والارتباط الوثيق بالبدائل التمويلية، وتوافقها مع الأساليب العلمية المتطورة لاتخاذ القرارات.(Michael S. D. et al., 2020)

٣- مفهوم المعلومات المستقبلية:

يقصد بها التنبؤات والتصورات التى تمكن متخذى القرارات من إستشراف المستقبل، للحكم على الأداء المستقبلى للشركة، والقيام بأعمال التخطيط واتخاذ القرارات، ومن منطلق أن التنبؤ هو التوقع للتغيرات التى قد تحدث مستقبلاً- توقع المستقبل- وباعتباره أداة هامة لمساعدة متخذي القرارات على مواجهة مشاكل عدم التأكد، ويتمثل الفرق بين التنبؤات والتصورات، فى أن الأولى تقوم على أساس توفير معلومات عما يتوقع حدوثه، بينما تركز الثانية على تقديم معلومات عما لا يتوقع حدوثه بالضرورة، ولكنه قد يحدث. (مليجى ، مجدى مليجى عبد الحكيم، ٢٠١٧; Athanasakou.V. and Hussainey K. 2014) .

٤- مفهوم مرونة التنبؤات المستقبلية:

يقصد بمرونة التنبؤات: مدى قدرة المعلومات المحاسبية على الاستجابة للتغيرات المستقبلية، والتكييف مع تلك التغيرات، بما يمكنها من تلبية احتياجات متخذى القرارات، كما تهدف تلك المرونة إلى ترسيخ التميز لتمكين إدارة الشركات من الاستمرار فى النجاح فى تنفيذ الخطط المستقبلية مع تغير الزمن، فتوافر مرونة أكثر فى التنبؤات المستقبلية يمكن متخذ القرارات من مواجهة الأحداث غير المواتية، ووضع تصرفات مثلى متوقعة لمختلف الأحداث، والتغيرات التى قد تحدث مستقبلا.(Daw H., and Susan P., T., 2015)

٥- المخاطر التعاقدية:

هي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف، فهى مخاطر ناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى الشركة عنها ميزة تنافسية معلوماتية، وبالرغم من تعدد تلك المخاطر، إلا أن أخطرها على الشركات، هى مخاطر عدم إكتمال التعاقدات، وتتمثل الفكرة الرئيسية من آداب التعاقدات غير الكاملة فى أنه يوجد مخاطر متعلقة بالسلوك الإنتهازى لحقوق السيطرة واتخاذ القرارات، عند إعادة التفاوض وتعديل التعاقد فى المستقبل، حيث مراجعة بعض الشروط والتعهدات المستقبلية. (Yani P. and Ana Vebri R. N., 2020)

٦- مفهوم التحليل البيئي:

يوضح ذلك المفهوم أن قرار التعاقدات المالية يتطلب إجراء تحليل بيئي لكل من الظروف الخارجية المحيطة بالشركة (أهمها: متغيرات اقتصادية، وإجتماعية، وتنافسية، وسياسية، وتكنولوجية...إلخ) لتحديد الفرص الجديدة أو التهديدات التي تحاط بها، وكذلك التحليل البيئى الداخلي للشركة لتقييم مركزها بهدف حصر كلاً من نقاط قوتها وضعفها، مع ضرورة دمجها

بالمعلومات المحاسبية، لأن عدم تحليلها لتلك البيئة، يمثل قيود مستقبلية على تعاقدات الشركة وأدائها المستقبلى، وهذه القيود قد تحول دون حصولها على المعرفة الكاملة حول آثار مختلف المتغيرات البيئية المحيطة بها حالياً ومستقبلاً، للتوصل إلى توليفية مناسبة من التعاقدات المالية تلائم مختلف الظروف المحيطة بالشركة (الفضل، مؤيد محمد على، الجليحاوى، محمد عليوى،٢٠١٧; Sidra S., et al., 2018).

٧- مفهوم ترشيد التعاقدات المالية:

يقصد به الاختيار الأمثل للتعاقدات المالية من بين البدائل المتاحة، والتوصل لأفضل الشروط والتعهدات المستقبلية التى ينظمها التعاقد، بما تحد من المخاطر بقدر المكان، لتجنب فقدان السيطرة والرقابة على إدارة الشركة، وبقصد التوصل إلى هيكل تمويلى مناسب، يتسم بالمرونة وقابلية التكييف مع المتغيرات البيئية المحيطة، بأقل أعباء مالية وأعلى ربحية وأنسب سيولة ويحقق التوازن بين عناصره من ناحية، ومصادر إستخدامه من ناحية أخرى، بهدف تعظيم قيمة الشركة.

٨- مفهوم التفاوض المالي الرشيد:

يقصد بالتفاوض فى العقود المالية: التفاوض والمناقشة بين الشركة المساهمة وأصحاب رؤوس الأموال من أجل سد الفجوة التمويلية الموجودة بالهيكل التمويلى الخاص بالشركة، والإتفاق على مجموعة من الشروط، والتعهدات التى تحكم العلاقة الفنية والمالية والقانونية فى الوقت الحالى والمستقبلى بين أطراف التعاقد.

٩- مفهوم الرقابة التنبؤية للتعاقدات المالية:

يقصد به التنبؤ بالإنحرافات والتغيرات المستقبلية المتعلقة بالشروط والتعهدات التعاقدية قبل حدوثها، وتسمى بالرقابة التغذية الأمامية، لأنها محاولة التنبؤ بالإنحرافات المحتمل حدوثها قبل وقعها حتى يمكن إتخاذ الاجراءات اللازمة لتفاديها، وتُعد تلك الرقابة فى غاية الأهمية للتصدى لمخاطر التعاقدات المالية، والتخفيف من أثرها على الأداء المالى للشركة، ويفسر لنا هذا المفهوم ضروة المتابعة والتقييم المستمر لتلك التعاقدات للوقوف على المخاطر والانحرافات المتوقعة، الأمر الذى يتطلب ضرورة توافر معلومات محاسبية مالية، وغير مالية تتصف بالتغذية العكسية، وتتضمن مختلف أبعاد التعاقدات المالية، بحيث توفر مؤشرات تمثل إنذرات مبكرة، لإدارة الشركات لتصدى للمخاطر تلك التعاقدات.

١٠- مفهوم المشاركة:

يقصد بها: تفاعل الفرد عقلياً واتصالا فى موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة فى تحقيق أهداف الجماعة، ويكون الاهتمام به فى مجال المحاسبة لتحقيق المشاركة البناءه بين معدى المعلومات مع مستخدميها، بما يساعد على تحقيق أهدافهم ومتطلباتهم، وتحمل المسئولية وتحقيق الثقة وتوليد أفكار جديدة كحلول للمشاكل القائمة أو المتوقعة، وتحتاج عملية ترشيد التعاقدات إلى ضروة اشتراك مختلف الإدارات والإفراد فى كافة مراحلها، بما يساهم فى زيادة فعاليتها والكفاءتها، ويخلق الحافز على التطبيق لدى مختلف العاملين بكافة الإدارات، والتشجيع على الترشيد والتنفيذ، ويخلق الشعور بالإطمئنان وفعالية الإتصال فى إرسال واستقبال المعلومات المحاسبية.(Mark W. N. et al.,2016)

١١- مفهوم التفكير التحليلى:

يقصد به المقدرة العقلية التى تمكن متخذي القرارات من تحليل المعلومات المحاسبية، وفحصها الفحص الدقيق وفهم محتواها، من أجل التوصل إلى زيادة المعرفة التى تمكنهم من التوصل إلى حلول للمشكلات، ويمكن النظر إلى التفكير التحليلى كمهارة عقلية يجب الاتجاه نحو تنميتها، مع ضرورة الاهتمام بشخصية متخذ القرارات وطريق تفكيره، وسلوكياته حتى يمكن اشباع رغباته، وخاصة أنها لا تخضع فقط لقوانين المنفعة الاقتصادية، بل تخضع للعديد من المتغيرات النفسية والعاطفية (السلوكيات الإنسانية والشخصية) التى تؤثر بشكل ملحوظ على صناعة قرار التعاقدات المالية. (Charlotta B., 2018)

المبحث الثانى

فروض الإطار الفكرى لتفعيل المعلومات المحاسبية

تُعد الفروض من أهم المقومات الأساسية للإطار المقترح، ويمكن إستخدامها كأساس للإستدلال والقياس المنطقى، وتعد الأساس الذي يستمد منه أو يبني عليه المبادئ العلمية،(الناغى،٢٠٠٧) ويمكن بلورة فروض الإطار الفكرى لتفعيل المعلومات المحاسبية على النحو الآتي:

١- فرض القدرة على ترشيد عدم التأكد:

يبرر هذا الفرض أن المشكلة الأساسية لعدم التأكد هى عدم كفاية المعلومات الملائمة ذات التوجة المستقبلى، والقدرة التنبؤية العالية من أجل وضع احتمالات أفضل للمستقبل، ونقص الخبرة والمهارة لدى متخذى القرارات، وعدم الدراية الكافية بكيفية استخدام تلك المعلومات فى

ترشيد القرارات، وإغفالهم العديد من الأمور المهمة بتلك التعاقدات، وعدم اعتمادهم على الأساليب الإدارية الحديثة. (David J., 2016)

كما يتنبأ بأنه يمكن التصدى لمخاطر عدم التأكد من خلال تفعيل وتنمية المعلومات المحاسبية بحيث يتم إضفاء الصبغة المستقبلية عليها، وضرورة توافر القدرة على التنبؤ في معديها ومستخدميها، والتركيز على تنوع طرق وأساليب التنبؤ الملائمة.

٢- فرض إمكانية تلبية رغبات متخذي القرارات لترشيد التعاقدات المالية:

يهدف هذا الفرض إلى الاتجاه نحو البحث عن طبيعة رغبات وإحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد التعاقدات المالية، للعمل على إشباعها وتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة سواء من حيث الكمية، والتوقيت، والقابلية للفهم من جانب مستخدميها، مما يوفر لديهم الثقة والتأكد من دلالة تلك المعلومات، وملائمتها لطبيعة قراراتهم. (Stella S. and Malcolm S., 2009)

لذا يهتم هذا الفرض بالوظيفة النفعية للمعلومات المحاسبية فى تلبية احتياجات مستخدميها، ومعالجة ظاهرة التردد وتجاهل متخذى القرارات لدورها فى ترشيد التعاقدات المالية، إلى جانب مراعاة الاعتبارات السلوكية لهم، بما يضمن فى النهاية تحقيق درجة رضائهم عنها، والقضاء على ظاهرة التردد ودعم الثقة فى تلك المعلومات.

٣- فرض الملائمة النسبية للمعلومات المحاسبية:

يوضح هذا الفرض، أن ملائمة المعلومات المحاسبية تتمثل فى مدى قدرتها على مساعدة مستخدميها على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية، ويتنبأ بأن دقة تلك المعلومات نسبية لأنها عبارة عن قياسات للأحداث الإقتصادية المتوقعة، والتي ترتبط بالمستقبل وعدم التأكد، فلابد أن عنصر التقدير الشخصي ملازم لها ويلزم العمل على ترشيده. (Stergios T., and Michalis B., 2012)

٤- فرض التأثير السلوكي للمعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية:

يتنبأ هذا الفرض، بأن اهتمام مُعدى المعلومات المحاسبية بالخصائص السلوكية لمتخذى القرارات والوقوف على مستوى إدراكهم العلمى والسلوكى وقدرتهم على فهم وتحليل وتفسير المعلومات المحاسبية، وتحديد سماتهم الشخصية ودوافعهم واتجاهاتهم وميلوهم...، وكيفية التأثير على سلوكهم، يمكنه من توفير احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية بالشكل الملائم، وبأسلوب علمى سلوكى يتفق مع الخبرة العلمية، والعملية والطبيعة السلوكية لمستخدمى تلك المعلومات،

بحيث يتوفر لها درجة مقبولة من الرضا تدفعهم لاتخاذ القرار المناسب لتحقيق الهدف المطلوب أو المرضى، وهو ما يدعم ثقتهم فيها وزيادة القدرة المعرفية لديهم، وفى النهاية التوصل إلى أفضل تأثير على سلوكهم عند اختيار التعاقدات المالية. (Charlotta B., 2018)

٥- فرض نفعية المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية:

يوضح هذا الفرض، أن عملية ترشيد التعاقدات المالية أساسها المعلومات المحاسبية، فمعظم مشاكل تلك العملية مشاكل معلوماتية متمثلة فى عدم التأكد والأجل الطويل وعدم اكتمال التعاقدات، كما أن الوظيفة النهائية للمعلومات المحاسبية تتمثل فى زيادة المعرفة لدى مستخدميها، وتحويل المجهول إلى معلوم وتخفيض حالات عدم التأكد قدر الإمكان، بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم فى إطار موضوعى، فهى ذات نفعية فى عملية ترشيد التعاقدات المالية.(جنيدي، ٢٠٠٤ , Anne B.,et al., 2019)

ويتنبأ هذا الفرض، بأن الاتجاه نحو تفعيل وتطوير المعلومات المحاسبية، وإخصابها ومزجها بالعلوم المستقبلية، والنظريات المناسبة لتفسير تلك التعاقدات بالشركات المساهمة، واستخدام أفضل الأدوات والأساليب التنبؤية كمية أو وصفية، وربط تلك المعلومات بالتقنية المعرفية وتكنولوجيا المعلومات، تصبح ذات قيمة تعاقدية تمكن مستخدميها من التوصل إلى أفضل توليفة من التعاقدات المالية.

٦- فرض إمكانية تفعيل المعلومات المحاسبية لترشيد القدرة التفاوضية لمتخذى القرارت:

يتنبأ هذا الفرض، بأن الاتجاه نحو تفعيل المعلومات المحاسبية ودمجها بالعلوم السلوكية، ونظريات ومبادئ التفاوض، من أهم محددات نجاح العملية التفاوضية بالنسبة للشركات المساهمة، فلا تفاوض بدون معرفة مسبقة، فتوفير المعلومات المحاسبية بالكم، والكيفية المناسبة عن مختلف أبعاد التعاقدات المالية والمتغيرات البيئية المحيطة بها، ومخاطرها المستقبلية، يزيد من القدرة التفاوضية لدى متخذى القرارات، إلى جانب التركيز على تنمية مهاراتهم وقدراتهم التفاوضية ومستوى تفكيرهم لإبداء الأفكار الجديدة المبتكرة، ومستوى إداركهم بأهمية تجميع كافة المعلومات حول التعاقدات المالية، وهو ما يضمن نجاح العملية التفاوضية، وبالتالى التوصل إلى أفضل الشروط والتعهدات المستقبلية والحفاظ على حقوق السيطرة واتخاذ القرارات وتعظيم قيمة الشركة وتجنبها الخلل فى هيكلها التمويلى. (Yiwei D., 2012; Ningzhong L., 2010)

٧- فرض قدرة معدي المعلومات المحاسبية على الربط بين التعاقدات المالية ودورة حياة الشركة المساهمة:

يهتم هذا الفرض، بضرورة توفير معلومات محاسبية شاملة وملائمة للتحليل العلمى والعملى لمراحل دورة حياة الشركة المساهمة، لتحديد خصائصها ومتطلباتها والوقوف على مشاكلها، باعتباره يمثل مفاتيح النجاح المستقبلى من أجل إجراء الدراسات الفنية والمالية للتوصل إلى تعاقدات مالية مناسبة، فالتحليل الشامل لأبعاد وخصائص كل مرحلة من المراحل يمكن من الوقوف على مشكلات ومخاطر تلك التعاقدات لمحاولة تجنبها، (Ahsan H., et al., 2018) كما يتعين على متخذي القرارات بضرورة الربط بين التعاقدات المالية ومراحل دورة حياة الشركة، فى ضوء ما يتوافر لدية من معلومات ملائمة، باعتبارة أداة مهمة لتحديد مدى صلاحية وفعالية التعاقد من مختلف النواحي الإدارية والاقتصادية والمالية، ومدى الأثر على المرحلة التى تمر بها الشركة.

٨- فرض توافر التأهيل العلمى والعملى المناسب لمعدى المعلومات المحاسبية:

يوضح هذا الفرض، بأنه حتى يتمكن معدى المعلومات المحاسبية من مواجهة الاحتياجات الضرورية والمتنوعة من المعلومات المحاسبية لترشيد التعاقدات المالية بالشركات المساهمة، ومواجهة مخاطرها ومشاكلها، من الضرورى أن يتوافر لديهم مستوى مرتفع من المهارة ، والكفاءة المهنية إلى جانب كفاءة العلمية حتى يتمكن من مواجهة هذه التحديات الجديدة الملقاه على عاتقه، (Priya S. and MS Lognathan, 2016) كما أصبح هناك ضرورة ملحة لأن يكون ملما بكافة العلوم الأخرى التي تتطلبها طبيعة تلك التحديات فى بيئة عمله، ومن أهمها العلوم السلوكية والإحصاء وبحوث العمليات والإدراة والإقتصاد والقانون ونظرية المعلومات والتفاوض...الخ.

٩- فرض قدرة المعلومات المحاسبية على التفاعل والتكييف مع متغيرات البيئة المحيطة:

يتنبأ هذا الفرض، بأن توافر نظام معلومات محاسبى مرن وحركي لديه القدرة على التكييف والتأقلم مع المتغيرات البيئية المتغيرة باستمرار، باعتباره نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بتلك البيئة (Sidra S., et al., 2018) يمكننا من توليد تدفق مستمر من المعلومات المحاسبية الملائمة حول كافة الجوانب المحيطة بالشركات، وبالتالي تعظيم قدرة تلك المعلومات في مواجهة مشاكل عدم التأكد البيئي لترشيد التعاقدات المالية، لأنها تتطلب معلومات محاسبية ملائمة

متفاعلة مع كافة المتغيرات البيئية، حيث تمكن متخذي القرارات من الوقوف المستمر على كافة المستجدات والتغيرات البيئية ومدى تأثيرها على كفاءة وفاعلية التعاقدات المالية.

المبحث الثالث

مبادئ الإطار الفكرى المقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية

تُمثل المبادئ الركن الثالث من الإطار الفكرى المقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية، وهي عبارة عن تعميمات يتم التوصل إليها عن طريق الربط بين الأهداف والمفاهيم والفروض، بحيث تكون مرشدا للتطبيق العملي، ومن أهم تلك المبادئ ما يلي:

١- مبدأ المستقبلية:

يهدف هذا المبدأ، إلى قياس الأحداث التى تتفاعل مع الشركات من منطلق قربها أو بعدها فى التأثير على المستقبل، بالإضافة إلى الماضى والحاضر، بحيث يكون الفكر والفعل موجها أساساً إلى التعامل مع المستقبل من منطلق أنه هو المستهدف، فالماضى تاريخ ولا قدرة لنا عليه سوى تحليلية ودراسته، والحاضر فهو واقع نعيشه ليس لنا منه سوى مسايرة، ومحاولة الاستفادة منها قدر الأمكان، أما المستقبل فهو لم يأتى بعد، ومن ثم يجب العمل على الاستعداد له استعدادا كافياً حتى يتسنى الاستفادة منه بأقصى قدر ممكن.

(البياتي، غازي عبد العزيز، ٢٠٠٧، Richard B. and Stephen P., 2020)

٢- مبدأ الشمولية والتكامل مع أنظمة المعلومات الفرعية:

يوضح هذا المبدأ، أن فعالية المعلومات المحاسبية مرهونه بإرتباط بنائها بشكل تكاملى مع مختلف الأنظمة المعلوماتية بالشركة، بحيث يتحقق التدفق السليم للمعلومات الملائمة لاحتياجات عمليات ترشيد التعاقدات المالية من حيث الشمول لمختلف أبعاد تلك التعاقدات سواء عن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، وسواء أكانت معلومات مالية أو غير مالية ذات نطاق واسع، بما يمكن متخذى القرارات من تحليل الأسباب والنتائج لمختلف الأحداث الماضية، والحاضرة، والمستقبلية بمنطق شمولي مع وضع كافة الاحتمالات المستقبلية فى الاعتبار.(Chen C., et al.,2018)

٣- مبدأ الواقعية:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن المحاسبة فكرا وعملا يجب أن تتعامل مع الأحداث الاقتصادية سواء الفعلية التى تحققت أو المتوقعة التى يتنظر أن تتحقق فى المستقبل بمنتهى الواقعية، والبعد عن الخيال والتخمين والحدث، من خلال الربط بين الظروف والإمكانات والتطلعات التى تعيشها الشركة لاتجاه أكثر نحو الواقعية، وبالتالي تكون ما تحمله المعلومات

المحاسبية من معان، وأرقام ومؤشرات يمكن تنفيذها وغير خيالية حتى لا تثبط الهمم، كما لا يجب أن تكون أقل من المستوى العادي حتى لا تؤدي إلى التراخي والكسل، وبما يضمن فى النهاية من التعامل مع الأحداث والظروف المتعلقة بالمستقبل بمنتهى الموضوعية.(نور الدين، أحمد قايد، بن زاف، لبنى، ٢٠١٩)

٤- مبدأ التفاعل:

يوضح هذا المبدأ، وجوبية إعداد المعلومات المحاسبية على أساس الحركية والمرونة، وليس السكون، وذلك حتى تتمكن من تصوير الواقع الفعلى، والمتوقع للبيئة الداخلية والخارجية ذات الطبيعة الديناميكية الدائمة المحيطة بالشركات المساهمة التي تتغير باستمرار، لإمكانية زيادة جودتها وملائمتها، ولضمان توفير تدفق مستمر من المعلومات المتجددة والمتفاعلة، والملائمة لسد احتياجات مستخدميها، وبالتالي تصبح أداة فعالة لخدمة صَناعي القرارات، وتلائم احتياجات متخذى القرارات لترشيد التعاقدات المالية لتعلقها بالمتغيرات البيئية.

٥- مبدأ المناسبة:

يقضي مبدأ المناسبة، أنه لضمان تحقيق المعلومات المحاسبية نفعيتها، يلزم ربطها بحاجات ورغبات مستخدميها، بما يزيد من قدرتها على الوفاء بمتطلباتهم، فالمناسبة تعني مدى تطابق المعلومات مع احتياجات مستخدميه، أو مدى اتساقها بالقرارات التي يتم اتخاذها، أى قدرتها على التأثير على سلوك متخذ القرار، وذلك لأن المعلومات المحاسبية وخواصها تختلف باختلاف نماذج القرارات التى تستخدم فى اتخاذ القرارات. (Stephanie A. H. and Marcus R. B., 2019)

٦- مبدأ القدرة التحليلية:

يرتكز ذلك المبدأ، على أساس الملكة العقلية القادرة على التحليل المنطقى للأمور لدى كلاً من معدى المعلومات المحاسبية ومستخدميها، بحيث يتم الربط بين الأسباب والنتائج من ناحية، وبين الأسباب والأعراض من ناحية أخرى، ومن ثم البحث عن الأسباب المنطقية التي إذا ما عرفت أمكن تشخيص المشاكل بطريقة أكثر واقعية، وبالتالي يمكن معرفة أصول وجذور كل مشكلة، ويهتم هذا المبدأ بمفهوم الشمولية، بحيث يتم تحليل الأسباب والأعراض والنتائج للأحداث الفعلية، والمتوقعة بمنطق شمولى، بهدف وضع كافة الاحتمالات المهمة فى الإعتبار، (Michael K., et al., 2020).

٧- مبدأ القدرة التشخيصية:

يوضح هذا المبدأ، أنه على معدي المعلومات المحاسبية أن يقوم بتشخيص الموقف موضوع القرار المتعلق بترشيد التطبيق العملي، ويتضمن هذا التشخيص تحديد طبيعة القرار ذاته، والغرض المستهدف منه، وتحديد الإمكانيات المتاحة للشركة، وأيضاً الوقوف على كافة البدائل المتاحة أمام متخذ القرر فى ظل الامكانيات المحددة، بهدف تحديد مختلف الأثار والتصورات المستقبلية لكل بديل من البدائل المتاحة، والمتغيرات المؤثرة على هذه البدائل، وربطها بالغرض المستهدف من القرار، بهدف تبصير وتمكين متخذي القرار على المفاضلة بين البدائل المتاحة للشركة، والتوصل لأفضل البدائل فى ضوء الأهداف المحددة والمعايير الموضوعة.

٨- مبدأ الفعالية التعاقدية:

يقضي هذا المبدأ، بأن يتوافر لدى متخذى القرار الصفات والمهارات، والخبرات التى تؤهلهم وتزيد من قدرتهم التفاوضية، لقيادة العملية التفاوضية بنجاح، بما يضمن أختيار أنسب التعاقدات المالية وبأفضل الشروط والتعهدات المستقبلية، وتتجنب السلوك الانتهازي في المستقبل لحقوق السيطرة واتخاذ القرارات، بما يحقق الكفاءة والفعالية لتلك التعاقدات. (Yiwei D.,2012)

الأمر الذي يستوجب ضروة إلمام متخذي القرارات بكافة المفاهيم والمبادئ التفاوضية ودراسة قواعد التفاوض الناجح، والإعداد الجيد لها، وكيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية في إدارة التفاوض المالي، من أجل التأثير على أطراف التعاقد والتوصل إلى أفضل الشروط والتعهدات المستقبلية عند إبرام التعاقدات المالية، وهو ما يضمن من تحقيق مبدأ الفعالية التعاقدية.

٩- مبدأ القدرة على ترشيد التعاقدات المالية:

يوضح هذا المبدأ، أن عملية ترشيد أي قرار تتمثل فى إضفاء الصفة العقلانية على القرار المتخذ وتتم على أساس علمي مدروس، يستند على أفضل المعلومات الملائمة، وأحدث الأدوات والأساليب العلمية المناسبة لضمان نجاح عملية الترشيد، لذا يقضى هذا المبدأ، لضمان زيادة كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية فى تلبية احتياجات ورغبات مستخدميها، وحسن إستخدامها من جانب متخذى القرارات فى ترشيد التعاقدات المالية، ضرورة حث معدى تلك المعلومات ومستخدميها بالتركيز الدائم نحو التحسين المستمر والتعلم والخبرة، والتوجه بإستمرار نحو بلوغ الحد الأقصى من الترشيد، لتوفير أساس علمى مدروس يمكن الاستناد عليه لترشيد تلك التعاقدات المالية، وذلك على إعتبار أنهم أساس عملية الترشيد ومحركات نجاحها. (Mostafa M. H. and Adrian W.C., 2018)

١٠- مبدأ التغطية التمويلية:

يُعد مبدأ التغطية التمويلية أحد المقومات الأساسية لاختيار المزيج الملائم من التعاقدات المالية التى تشكل الهيكل التمويلي الأنسب للشركات المساهمة، حيث يقضي بضرورة المواءمة والتوفيق بين عناصر الهيكل التمويلى وعناصر هيكل الأصول للشركة، وطبقاً لهذا المبدأ ينبغي تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويلة طويلة الأجل، عكس الأصول قصيرة الأجل التي يتم تمويلها من مصادر مالية قصيرة الأجل، بما يضمن المحافظة على الشركة من مخاطر الخلل فى هياكلها التمويلية، وهذا ما يسمي بسياسة التمويل المثالية.

١١-مبدأ مراعاة التوازن فى الهيكل التمويلي:

ويقضي هذا المبدأ، بضرورة اختيار التعاقدات المالية التى تحقق التوازن فى الهيكل التمويلى، ويقصد بهذا التوازن نوعين، أولهما التوازن بين الأخطار والعوائد لمصادر التمويل التى تشكل الهيكل التمويلى للشركة سواء أكانت مصادر التمويل بالدين أو بالملكية، وثانيها التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة سواء أكانت طويلة الاجل أو قصيرة الاجل، بما يتلاءم مع استخداماتها، بهدف بناء هيكل تمويلى مناسب. (John G., G., and Samuel G., 2013; ,.G قرامز، فطيمة الزهرة، ٢٠١٦)

١٢-مبدأ كفاءة وفاعلية التعاقدات المالية:

يوضح هذا المبدأ، أن الهدف الأساسي من عملية ترشيد التعاقدات المالية، يتمثل فى تعظيم قيمة الشركة المساهمة، والمحافظة على استقراراها وتوازنها المالي الحالي والمستقبلي، الأمر الذى يلزم ضروة الإهتمام عند القيام بعملية الترشيد، بمدى كفاءة وفعالية تلك التعاقدات، بما يضمن تحقيق أهداف الشركة وتعظيمها بأقل قدر من الموارد الإقتصادية المتاحة، بخاصة فى ظل ندرة الموارد الاقتصادية.(Gokhan O. and Ilhan ; Hans B . C. et al., 2016 C., 2020)

لذا يقتضى هذا المبدأ، بضرورة عدم وجود فجوات تمويلية أو فوائض تمويلية داخل الهيكل التمويلى للشركة، فلا يجب أن يكون هناك قدرات تمويلية غير مستغلة، وفي الوقت نفسه وجود طاقات عاطلة أو فرص استثمارية فى حاجة إلى تمويل، إلى جانب ضرورة المحافظة على الشركة من مخاطر الانهيار المالى والسلوك الانتهازى، وربط المتغيرات التعاقدية بالمتغيرات والمؤشرات المحاسبية، لوضع ضوابط ومعايير تقييمة لقياس مدى كفاءة وفعالية تلك التعاقدات

من مختلف الجوانب، بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن الأهداف المحددة باستخدام كمية مناسبة من الموارد المالية المتاحة، وهو ما يمكن الشركة من البقاء فى دنيا الأعمال.

نتائج البحث:

١. يتمثل الهدف الأسمى لإدارة الشركات المساهمة فى تعظيم قيمتها الحالية والمستقبلية، لذا يقتضي عليها ترشيد تعاقداتها المالية للتوصل إلى هيكل تمويلى مناسب يحقق الأهداف المرجوة، وهذا يتطلب منها التصدى لمجموعة من التحديات والمشكلات التى تحد من قدرتها على ترشيد تعاقداتها.

٢. بالرغم من أن توفير المعلومات المحاسبية فى مشكلات اتخاذ القرارات من أهم وظائف المحاسبة، فإنها لم تؤد دورها على الوجه المنشود، فلم تُعد تلائم– بصورتها الحالية– احتياجات ورغبات مستخدميها عند ترشيد تعاقداتهم المالية، لافتقارها للعديد من الأمور المهمة بخاصة البعد المستقبلى، حيث فشلت فى إزالة عدم التأكد المحيط بتلك التعاقدات، كما لم تتمكن من تقديم حلٍ لمشاكل الأجل الطويل، والتصدى لمشاكل التعاقدات غير الكاملة.

٣. قدم الباحث إطار فكرى متكامل كأحد الحلول المقترحة لعلاج المشكلات والانتقادات الموجهة للمعلومات المحاسبية فى مجال ترشيد التعاقدات المالية خلال دورة حياة الشركة المساهمة، تبنى فلسفته على المزج بين علم المحاسبة والعلوم الأخرى ذات الصلة، ومواكبة التطورات الحديثة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المتعددة، بهدف إدخال التحسينات على المعلومات المحاسبية، لزيادة منفعتها وفعاليتها وتعزيز كفاءتها فى إضفاء صفة العقلانية على قرار التعاقد المالى لترشيده.

٤. يرتكز الإطار الفكرى المقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية على المزج بين ثلاث دعائم رئيسية، لإخراج معلومات محاسبية من منظور مستقبلى، وذات منهجية للتعامل مع الأحداث من منطلق الفعل وليس رد الفعل، وبما يعزز من كفاءتها وفعاليتها فى القيام بوظيفتها النفعية، وتتمثل فى المفاهيم والفروض والمبادئ الاقتصادية النافعة فى مجال ترشيد التعاقدات المالية، مع التركيز على متخذ القرار، باعتباره بشراً له سلوكه ودوافعه واتجاهاته وقدرته الاستعابيه وميوله، بما يعزز من قدرته التنبؤية والتفاوضية.

٥. يستند الإطار المقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية على المنهج التوليفي، بما يضمن الترابط والتماسك بين مختلف عناصره، لتوفير صورة معرفة جديدة فى كلٍ واحد متسق ومتكامل، بقصد تلبية احتياجات ورغبات متخذي القرارات من المعلومات الملائمة التي تغطي كافة أبعاد التعاقدات المالية، للتصدى لمشكلات وتحديات ترشيدها.

٦. ينطوي المدخل المقترح على تحقيق مجموعة من الأهداف، تتلخص فى إضفاء البعد المستقبلى على المعلومات المحاسبية، بحيث تكون أكثر قدرة على التنبؤ، وأكثر فاعلية في التفسير والتحكم، لتلافى المشكلات والانتقادات الموجهة إليها من خلال تقديم منهج متكامل لتعظيم وظيفتها النفعية فى مجال ترشيد التعاقدات المالية.

٧. يتمثل العائد الاقتصادي من بناء الإطار المقترح لتفعيل المعلومات المحاسبية، فى مساعدة إدارة الشركات المساهمة على ترشيد تعاقداتها المالية، للتوصل الى هيكل تمويلى مناسب، يحقق التوازن بين مكوناته، وبأقل التكاليف، وبأعلى مردودية ممكنه، وأنسب الشروط والتعهدات المستقبلية، وبما يجنبها مخاطر السلوك الانتهازى للتعاقدات، وبما يحقق فى النهاية من تعظيم قيمة الشركة المساهمة فى الوقت الحالى والمستقبلى.

٨. ويوصى الباحث بضرورة عقد ندوات ومؤتمرات للكوادر المحاسبية والإدارية بالشركات المساهمة، لتوعيتهم بأهمية وخطور التعاقدات المالية، والدور الهام للمعلومات المحاسبية فى ترشيدها، وتدريبهم على كيفية الاستفادة من الإطار المقترح، من أجل بناء كوادر إدارية متفهمة وواعية للأدوار الجديدة الملقاه على عاتقهم، وهو ما يوفر الدعم والاستجابة إلى أهمية تطبيق للإطار المقترح، مع إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية المستقبلية حول تفعيل دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد التعاقدات المالية، فى ظل التطورات الهائلة المستمرة فى مجال تقنيات المعلومات وتطبيقاتها المتعددة.

مراجع البحث:

أولاً– المراجع العربية:

١- البياتي، غازي عبد العزيز، (٢٠٠٧)، "قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية والمحاسبية والمعلوماتية**، جامة بغداد، مج ٣، ع ٧.

٢- الفضل، مؤيد محمد على، الجليحاوى، محمد عليوى، (٢٠١٧)، " تقييم الأداء المنظمى باعتماد النظرية الشرطية للمحاسبة الإدارية"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، مج ١٧، ع ٢.

٣- الناغى، محمود السيد، (٢٠٠٧)، "**الاتجاهات المعاصرة فى نظرية المحاسبة**"، (المكتبة العصرية: المنصورة).

٤- جنيدي، محمد سعيد محمد، (٢٠٠٤)،" أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وإنعكاس ذلك على إدارة الأرباح- دراسة تحليلية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع٢.

٥- قرامز، فطيمة الزهرة، (٢٠١٦)، "المنهج المعاصر للتفكير المالي في المؤسسة الاقتصادية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي، ع ٦.

٦- مليجى، مجدي مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٧)،" تحليل العلاقة بين الافصاح المحاسبى عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة مج ٥٧، ع ٤.

٧- نور الدين، أحمد قايد، بن زاف، لبنى، (٢٠١٩)، " الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، ع ٣٧.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Ahsan H., Borhan U. B. and Mostafa M. H., (2018)," Firm life cycle and advisory directors", **Australian Journal of Management**, Vol. 43, No. 4 .
2. Aleksandra B. Z., and Robert B., (2016), "The matching principle revisited", **Accounting Historians Journal**, Vol. 43, No.1.
3. Anne B., Lin C. and Tzachi Z, (2019), "Nonrecurring Items in Debt Contracts", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 36, No. 1.
4. Athanasakou V. and Hussainey K., (2014),"The Perceived Credibility of Forward-Looking Performance Disclosures", **Accounting and Business Research,** Vol. 44, No.3.
5. Charlotta B., (2018), "Makeover accounting: Investigating the meaning-making practices of financial accounts", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 64.
6. Chen C., Xiumin M., Sugata R., Xin W. and Matthew T., (2018) " Clarity Begins at Home: Internal Information Asymmetry and External Communication Quality", **The Accounting Review**, Vol. 93, No. 1.
7. David J., (2016), "The Effect of Information on Uncertainty and the Cost of Capital", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 33, No. 2.
8. Daw H., and Susan P., T., (2015), " Efficiency of Accounting Information System and Performance Measures – Literature Review", **Int. J. of Multidisciplinary and Current research**, Vol.3.
9. Elia F. and Stephen R. S., (2019), "The role of financial reporting in resolving uncertainty about corporate investment opportunities", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 68.
10. Gokhan O. and Ilhan C., (2020), " Financing decisions of firms: the roles of legal systems, shareholder rightsand creditor rights", **Accounting & Finance**, First published: 06 August 2020, https://doi.org/10.1111/acfi.12681.
11. Hans B. C. and Valeri v. N., (2017)," Contracting on GAAP Changes: Large Sample Evidence", **Journal of Accounting Research**, Vol. 55, No. 5.
12. Hans B. C., Valeriv. N. and Regina w., (2016), "Accounting Information in Financial Contracting: The Incomplete Contract Theory Perspective", **Journal of Accounting Research**, Vol. 54, No. 2.

13. Ji S., Li D., Jie M., and Yichen L., (2016), " Ownership, capital structure and financing decision: Evidence from the UK", **The British Accounting Review**, Vol. 48, No. 4.
14. John J., Isabel Y. and Daniel D. W., (2018), " How does the FASB make decisions? A descriptive study of agenda setting and the role of individual board members", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 71.
15. John G., G., and Samuel G., G., (2013)," Determinants of Capital Structure of Insurance Companies in Ghana", **Global Journal of Finance and Management**, Vol. 5, No. 2.
16. Mark W. N. Chad A. P. and Amy E. R. , (2016)," Team-Oriented Leadership and Auditors' Willingness to Raise Audit Issues", **The Accounting Review**, Vol. 91, No. 6..
17. Michael K., Christian R. and Georg S., (2020)," Providing Managerial Accounting Information in the Presence of a Supplier, **European Accounting Review**, Vol.29, No.4.
18. Michael S. D., Bret A. J., Darren T. R. and Jacob R. T., (2020), " Is There Information Content in Information Acquisition?, **The Accounting Review**, ,Vol. 95 ,No. 2.
19. Mostafa M. H. and Adrian W.C., (2018), "Organization capital and firm life cycle", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 48.
20. Ningzhong L., (2010), "Negotiated Measurement Rules in Debt Contracts", **Journal of Accounting Research**, Vol. 48, No. 5.
21. Priya S. and MS Lognathan, (2016), "Impact of Accounting Information for Management Decision Making", **International Journal of Applied Research**, Vol. 2, No. 5.
22. Ranjani K. and Deepa M., (2020), "Uncertainty and Compensation Design in Strategic Interfirm Contracts "**Contemporary Accounting Research**, Vol. 37, No. 1.
23. Richard B. and Stephen P., (2020), "Moving the Conceptual Framework Forward: Accounting for Uncertainty", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 37 , No. 1.
24. Sidra S., Rizwan K., Maryam T.,and Ayaz H., (2018)," Impact of external and internal factors on management accounting practices: a study of Pakistan", **Asian Journal of Accounting Research**, Vol. 3 No. 2.
25. Stella S. And Malcolm S., (2009), "Value-Relevance of Presenting Changes In Fair Value of Investment Properties in The Income Statement: Evidence From Hong Kong", **Accounting and Business Research**, Vol. 39, No. 2.

26. Stephanie A. H. and Marcus R. B., (2019), " Derivative accounting and financial reporting quality: A review of the literature", **Advances in Accounting**, Vol. 44.
27. Stergios T., and Michalis B., (2012), " Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 2, No. 1.
28. Victoria D., (2011),"Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle", **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 6.
29. Yani P. and Ana Vebri R. N., (2020), "The Effect of Financial Reporting and Debt Maturity Quality of Investment Efficiency with Litigation Risk as Moderated Variables", **International Journal of Innovation, Creativity and Change**, Vol. 10, No. 12.
30. Yiwei D., (2012), " The Debt-Contracting Value of Accounting Numbers, Renegotiation, and Investment Efficiency", **PhD thesis**, Joseph L. Rotman School of Management University of Toronto, https://tspace.library.utoronto.ca/handle/1807/33980.
31. Yiwei D., (2020), "The Debt-Contracting Value of Accounting Numbers and Financial Covenant Renegotiation", Management **Science**, Vol.66, No. 3.